

الزكاة والضرائب

Zakat and taxes

الدكتور محمد علي الملايجي

كلية القانون - القانون الخاص

- المخرجات المتوقعة من الدرس
- المقدمة
- تعريف الزكاة.
- نصاب الزكاة.



المخرجات المتوقعة من الدرس

- بعد إتمام هذا المقرر يتوقع من الطالب أن يكون قادرًا:
 - 1- التعرف على مفهوم الزكاة وتعريفها.
 - 2- الالمام بتاريخ الزكاة في الإسلام.
 - 3- التعرف على نصاب الزكاة الشرعي.

■ الزَّكَاة (الجمع: زَكَوَات) في اللغة بمعنى: النماء والزيادة والبركة والمدح والثناء والصلاح وصفوة الشيء، والطهارة حسية أو معنوية، وبمعنى: زكاة المال. وتطلق الزكاة على ما ينفقه المتصدق من مال، وتستعمل في ديانات التوحيد بهذا المعنى الذي يقصد منه العبادة التي هي بمعنى: التصدق بالمال. والزَّكَاة في الإسلام: المال اللازم إنفاقه في مصارفه الثمانية وفق شروط مخصوصة، وهي حق معلوم من المال، مقدر بقدر معلوم، يجب على المسلم بشروط مخصوصة، في أشياء مخصوصة هي: الأموال الزكوية، وزكاة الفطر. فهي في الشرع الإسلامي نوع من العبادات بمعنى: إنفاق المال على جهة الفرض، حيث تعد أحد أركان الإسلام الخمسة، وتطلق الصدقة على الإنفاق المفروض وغيره.

■ وأما في الديانات الأخرى فيوجد ما يفيد معنى إنفاق المال، أو دفع قدر من المال إلى ذوي الاحتياجات، على اختلاف في تفاصيل الأحكام، وكذلك الاختلاف في مصطلحات التسمية، وفي المسيحية مثلاً توجد كلمة صدقة. ويتفق الدين الإسلامي مع المسيحية واليهودية في المفهوم العام للصدقة، من حيث أنها عبادة وقربة يتقرب بها الإنسان إلى الله، وأنها باب من أبواب الخير، وأن على الأغنياء بذل قسط من مالهم للفقراء والمحاجين وسد حاجاتهم، مع اختلافهم في تفاصيل الأحكام. والزَّكَاةُ في الشَّرْعِ الإِسْلَامِيِّ: «حِصَّةٌ مِّنِ الْمَالِ وَنَحْوُهُ يُوجَبُ الشَّرْعُ بِذَلِكَ لِلْفَقَرَاءِ وَنَحْوِهِمْ بِشُرُوطٍ خَاصَّةٍ».



- أو هي: «اسم لمال مخصوص، يجب دفعه للمستحقين، بشروط مخصوصة». سميت زكاة؛ لأنها شرعت في الأموال الزكوية لتطهير المال، وفي زكاة الفطر لتطهير النفس، كما أن دفع الزكاة سبب لزيادة المال ونمائه، وسبب لزيادة التواب في الآخرة بمضاعفته للمتصدق. وتسمى الزكاة صدقة، إلا أن الصدقة تشمل: الفرض والنفل، بخلاف الزكاة فإنها تختص بالفرض.
- وإيتاء الزكاة في الإسلام عبادة متعلقة بالمال، تعد ثالث أركان الإسلام الخمسة، وهي مفروضة بإجماع المسلمين، وفرضها بأدلة من الكتاب والسنة، وإجماع المسلمين، فمن القرآن (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَتُوا الزَّكَةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ٤٣) [البقرة:43]، والأحاديث المستفيضة، مثل حديث: بُني الإسلام على خمس وذكر منها: إيتاء الزكاة.

- واقرنت الزكاة بالصلة في القرآن في اثنين وثمانين آية، وهذا يدل على أن التعاقب بينهما في غاية الزكاة والنهاية كما في المناقب. وفرضت في مكة على سبيل الإجمال، وبيّنت أحكامها في المدينة في السنة الثانية للهجرة. وتجب الزكاة في مال، أو بدن، على الأغنياء بقدر معلوم تدفع في مصارف الزكاة الثمانية.
- والزكاة في الفقه الإسلامي تتضمن دراسة زكاة المال، وزكاة الفطر، والأموال الزكوية ومقاديرها وأحكامها، وتجب في النعم والذهب والفضة وفي أجناس من الزروع والثمار، وفي عروض التجارة والركاز والمعدن. والزكاة فريضة شرعية ذات نظام متكامل، يهدف لتحقيق مصالح العباد والبلاد والتكافل الاجتماعي، وسد حاجة المحتجين، وإغاثة الفقير.

■ والزكاة هي الصدقة المفروضة، بقدر معلوم في المال، وهي إلزامية، وليس مساهمة خيرية، ولا تعتبر ضريبة، بل تختلف عنها، ولا خلاف في مقاديرها، وأحكامها إلا في مسائل فرعية قليلة، ويدفعها المزكي، أو من ينوبه للمستحقين، وإذا طلبها السلطان؛ لزم دفعها إليه، وتصرف في مصارف الزكاة. ولا تصرف للجمعيات الخيرية، ولا لبناء المساجد، وغير ذلك من الأعمال الخيرية. ومنع الزكاة سبب لتلف المال وضياعه والعقوبة في الآخرة، ومانعها مع اعتقاد وجوبها يأخذها السلطان منه، وإن كان بذلك خارجا عن قبضة الإمام؛ قاتله بحق الإسلام، ولا يخرجه ذلك عن الإسلام.

لزَّكَاهُ فِي الْلُّغَةِ لَهَا عَدَةُ مَعَانٍ مِّنْهَا: الْبَرَكَةُ وَالنَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ، يَقُولُ: زَكَا الزَّرْعُ أَيْ: نَمَاءُ، وَزَكَتِ الْبَقْعَةِ أَيْ: بُورْكَتْ، وَالزَّكَاءُ: مَا أَخْرَجَهُ اللَّهُ مِنَ الثَّمَرِ، وَأَرْضُ زَكِيَّةٍ: طَيِّبَةٌ سَمِينَةٌ، حَكَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ. قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: «وَفِي حَدِيثِ عَلَيِّ، كَرَمُ اللَّهِ وَجْهَهُ: الْمَالُ تَنْقَصُهُ النَّفَقَةُ وَالْعِلْمُ يَزْكُو عَلَى الْإِنْفَاقِ، فَاسْتَعْلَمْ لَهُ الزَّكَاءُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَاهِبًا جَرْمًا، وَقَدْ زَكَاهُ اللَّهُ أَزْكَاهُ». وَتَقُولُ: هَذَا الْأَمْرُ لَا يَزْكُو بِفَلَانٍ زَكَاءً أَيْ لَا يَلِيقُ بِهِ وَأَنْشَدَ:

وَالْمَالُ يَزْكُو بِكَ مُسْتَكْبِرًا
يَخْتَالُ قَدْ أَشْرَقَ لِلنَّاظِرِ.



■ «والزكاة بمعنى: المدح، قال الله تعالى: (فلا تزكوا أنفسكم). وبمعنى: الطهارة، سواء كانت طهارة حسية، أو طهارة معنوية، كما في قوله تعالى: (قد أفلح من زكاها) [الشمس: 9]، أي: طهرها من الأدناس. وزكى نفسه تزكية: مدحها، وفي حديث زينب: كان اسمها برة فغيره وقال: تزكي نفسها، وزكى الرجل نفسه إذا وصفها وأثنى عليها، وزكى القاضي الشهود إذا بين زياوتهم في الخير، وبمعنى: الصلاح، ورجل تقي زكي أي: زاك من قوم أتقياء أزكياء، «وقوله تعالى: (خيرا منه زكاة) أي: خيرا منه عملا صالحا، وقال الفراء: زكاة صلاحا. قال الله تعالى: (وحنانا من لدنا وزكاة)



■ وقال تعالى: «ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبداً ولكن الله يزكي من يشاء» صلح». وزكى المال زكاة أدى عنه زكاته، وزكاه أخذ زكاته، وتزكى: تصدق. وزكا الزرع يزكى زكاء بالفتح والمد أي نما. وغلام زكى أي: زاك، وقد زكا من باب سما وزكاء أيضاً. وفي لسان العرب: «والزكاة: زكاة المال معروفة، وهو تطهيره، والفعل منه زكى تزكية إذا أدى عن ماله زكاته غيره: الزكاة ما أخرجته من مالك لتطهيره به، قوله تعالى: «وتزكىهم بهما» قالوا: تطهيرهم بها قال أبو علي: "الزكاة صفوة الشيء"، وزكاه إذا أخذ زكاته، وتزكى أي تصدق. وفي التنزيل العزيز: «والذين هم للزكاة فاعلون» قال بعضهم: الذين هم للزكاة مؤتون، وقال آخرون: الذين هم للعمل الصالح فاعلون»

قال ابن منظور: وأصل الزكاة في اللغة الطهارة والنماء والبركة والمدح وكله قد استعمل في القرآن والحديث، وهي من الأسماء المشتركة بين المخرج والفعل، فيطلق على العين وهي الطائفة من المال المزكى بها، وعلى المعنى وهي التزكية، قال تعالى: **﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِزَكَاهُ فَاعْلُونَ﴾** فالزكاة طهارة للأموال وزكاة الفطر طهارة للنفوس . و تستعمل كلمة الزكاة بالمعنى الشرعي، للمال الواجب إخراجه، وهو: (حق معلوم)، وتسمى الزكاة أيضا صدقة، إلا أن استعمال لفظ: (زكاة) للفريضة، ولفظ: (صدقة) يشمل: الزكاة الواجبة، وصدقة التطوع، كما أن الصدقة تشمل: فعل الخير، سواء إنفاق المال، أو غيره، وفي الحديث: «و تميط الأذى عن الطريق صدقة». و سميت الزكاة: زكاة؛ لأنها تزكي المال، أي: تطهره، و تعود على المزكى بالزيادة في الخير، والبركة في المال، ونمائه، ومضاعفة الأجر، كما أنها تزكية لنفس المزكى، قال الله تعالى: **﴿تَطْهِرُهُمْ وَتَزْكِيْهِمْ بِهَا﴾**. و قيل سميت زكاة؛ لأن المال يزكي بها أي: ينمو ويكثر، زكاء المال زيادته ونماؤه

قال ابن منظور: «وقيل لما يخرج من المال للمساكين من حقوقهم زكاة؛ لأنها تطهير للمال وتنمير وإصلاح ونماء». قال في المبدع: «فسمى المال المخرج زكاة؛ لأنه يزيد في المخرج منه، ويقيه الآفات». فهي تزيد في المال الذي أخرجت منه، وتقيه الآفات، قال الله تعالى: {خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)، وفي الحديث: «قال رسول الله ﷺ: «إن الله ليربى لأحدكم صدقته كما يربى أحدكم فلوه»». فنفس المتصدق تزكي، وماله يزكي: يطهر ويزيد ويبارك فيه، وينمو بالخلف في الدنيا والثواب في الآخرة.

الزَّكَاةُ بِالْمَعْنَى الشَّرِعيِّ هِيَ: الْمَالُ الْمَوْدُى، أَيْ: الَّذِي يُخْرِجُهُ الْمَزْكُى، لِيُصْرَفَ فِي مَصَارِفَ الزَّكَاةِ، وَيَدْلِلُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى: نَصُوصُ الشَّرِيعَةِ مُثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) أَيْ: يُؤْدِنُهَا لِمَسْتَحْقِيَّهَا، فَهِيَ: الْمَالُ الْمَوْدُى؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: (وَأَتَوْا الزَّكَاةَ)، وَلَا يَصْحُ الْإِيْتَاءُ إِلَّا لِلْعَيْنِ. أَوْ هِيَ: «حَقٌّ يَجْبُ فِي مَالٍ خَاصٍ، لِطَائِفَةٍ مُخْصُوصَةٍ، فِي وَقْتٍ مُخْصُوصٍ»، وَتُسَمَّى صَدَقَةً؛ لِأَنَّهَا دَلِيلٌ لِصَحَّةِ إِيمَانِ مُؤْدِيَّهَا وَتَصْدِيقِهِ. وَالزَّكَاةُ فِي اسْطِلَاحِ عُلَمَاءِ الْفَقَهِ هِيَ: «حَصَّةٌ مِنَ الْمَالِ يَجْبُ دَفْعَهُ لِلْمَسْتَحْقِينَ»، أَوْ «الْجَزْءُ الْمُخْصَصُ لِلْفَقِيرِ وَالْمُحْتَاجِ مِنْ أَمْوَالِ الْغَنِيِّ»، أَوْ هِيَ: «تَمْلِيْكُ الْمَالِ مِنْ فَقِيرٍ مُسْلِمٍ غَيْرِ هَاشْمِيٍّ، وَلَا مَوْلَاهُ بِشَرْطٍ قَطْعِ الْمَنْفَعَةِ عَنِ الْمَلَكِ مِنْ كُلِّ وِجْهٍ لِلَّهِ تَعَالَى»؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَأَتَوْا الزَّكَاةَ) وَالْإِيْتَاءُ هُوَ التَّمْلِيْكُ وَمَرَادُهُ تَمْلِيْكُ جَزْءٍ مِنْ مَالِهِ، وَهُوَ رَبِيعُ الْعَشْرِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامُهُ

■ شرعت الزكاة في الديانات الإبراهيمية بالاتفاق على مشروعية بذل جزء معلوم من المال إلى ذوي الحاجة، ولكن هناك اختلاف حول تفاصيل أحكامها، من حيث ما هو واجب أو تطوع، وعلى من تجب وفيم تجب ومقاديرها وغير ذلك، وفي القرآن: (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا). والمعنى: أن الديانة الإبراهيمية تتفق في أصول الدين وأحكامه الكلية، وتختلف شرائعه في فروع أحكام الدين وجزئياته، فالاتفاق في توحيد الله وعبادته والإيمان به وبرسله وكتبه، وأيضا في الأحكام العامة، ومن أهمها إقام الصلاة وإيتاء الزكاة بمعنى: إخراج قدر معلوم من المال الواجب دفعه للمستحقين.



■ وهو من مهامات الدين وأساسياته، وقد بين الله تعالى ذلك بقوله: **﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءٌ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾** [البينة:5]، (1) والمعنى: أن الله تعالى أمر جميع عباده أن يعبدوه وحده، مخلصين له الدين، على الملة الحنيفية، ملة جميع الأنبياء والرسل، وجعل من أساسياته إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، في شريعة الإسلام والشرياع السابقة، وكلها تتفق في مشروعية الزكاة، وتخالف في كيفياتها، وأحكامها التفصيلية. وذكر الله في القرآن أنه أخذ ميثاق بني إسرائيل: **أَلَا يَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَلَا يَشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً،** وأن يحسنوا بالوالدين والقريب واليتيم والمسكين، وأن يقولوا للناس قولنا حسنا، وأن يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة المفروضة.

■ ونص الآية: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ ۚ) [البقرة: ۸۳] قال الطبرى: وأما الزكاة التي كان الله أمر بها بنى إسرائيل الذين ذكر أمرهم في هذه الآية فهي كما رواه بسنده عن الضحاك: «عن ابن عباس: (وآتوا الزكاة)، قال: إيتاء الزكاة، ما كان الله فرض عليهم في أموالهم من الزكاة، وهي سنة كانت لهم غير سنة محمد ﷺ، كانت زكاة أموالهم قربانا تهبط إليه نار فتحملها، فكان ذلك تقبلا، ومن لم تفعل النار به ذلك كان غير مقبول، وكان الذي قرب من مكسب لا يحل، من ظلم أو غشم، أو أخذ بغير ما أمره الله به وبينه له». وما رواه أيضا: «عن ابن عباس: (وآتوا الزكاة)، يعني بالزكاة: طاعة الله والإخلاص».



قد جاء في نصوص الشرع الإسلامي ما يدل على أن مهمات الدين الذي بعث به الله الرسل تقوم على أساس دعوة الناس إلى توحيد الله وعبادته، وجاء في القرآن ذكر ما قاله عيسى عليه السلام في قوله تعالى: (وأوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت حيا). ذكر الطبرى أن للزكوة في هذه الآية تفسيران أحدهما: إنفاق المال، وثانيهما: تزكية البدن من المعاصي. كما ذكر في القرآن أن هذا كان في الشرائع السابقة، وأهل الكتاب على وجه الخصوص، وذكر علماء التفسير أن المقصود بهم: (اليهود والنصارى). قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء)؛ وما أمروا أي: وما أمر هؤلاء الكفار في التوراة والإنجيل إلا ليعبدوا الله أي: ليوحدوه. وقوله تعالى: (حنفاء) أي مائلين عن الأديان كلها، إلى دين الإسلام، وكان ابن عباس يقول: «حنفاء على دين إبراهيم عليه السلام». (ويقيموا الصلاة) أي: بحدودها في أوقاتها، (ويؤتوا الزكوة) أي: يعطوها عند محلها.

■ الزكاة في الشرع الإسلامي فريضة شرعية فرضها الله وجعل المقصود منها صلاح أمور البلاد والعباد، وهي ثالث أركان الإسلام الخمسة. وفرضت الزكاة بعد البعثة النبوية، في مكة قبل الهجرة، حيث دلت على ذلك آيات من القرآن نزلت في مكة، وكان هذا الفرض على سبيل الإجمال، وكان بيان أحكامها، وتطبيقها بعد الهجرة إلى المدينة المنورة، وتعتبر مرحلة ما بعد الهجرة النبوية أهم مرحلة في تشريع الزكاة، حيث كان بيان تفاصيل أحكامها، وتحديد مقاديرها ومصارفها، وتکلیف العاملین على تحصیلها، ومن ثم صرفها في مصارفها. والزكاة في الإسلام لا تقتصر على معنى التصدق بجزء من المال فقط، بل هي نظام شرعي متکامل.

وتتميز أحكام الزكاة في الشريع الإسلامي عن الشرائع الأخرى بكونها نظام دقيق متكامل، وبكونها إلزامية. ويؤكد الشريعة الإسلامية على وجود علاقة بين الزكاة والدولة، مع تغليب جانب ذوي الاستحقاق للزكاة، فيجعل الدولة وكيلًا للمستحقين مطالبًا لهم بحقهم في الزكاة، ويدل على هذا حديث معاذ: «فأخبرهم أن الله افترض عليهم زكاة في أموالهم، تؤخذ من غنيهم فترد على فقيرهم، فإذا أقرروا بذلك فخذ منهم، وთوق كرائم أموال الناس». وفي القرآن: «خذ من أموالهم صدقة»، أي: خذ يا محمد منهم الصدقة المفروضة عليهم، وتوجيه الخطاب له بصفته ولی أمر المسلمين، وكان يولي العمال على أخذها لتصرف في مصارفها.

وفي صحيح مسلم حديث: «عن أبي هريرة قال: بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة..» وبعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن. وبعث المهاجر بن أبي أمية بن المغيرة إلى كندة والصفد، وولي شهر بن باذان على صنعاء، وبعث زياد بن لبيد إلى حضرموت، وبعث عدي بن حاتم إلى طيء وبني أسد، وولي مالك بن نويرة علي صدقات قومه، وبعث العلاء بن الحضرمي إلى القطيف بالبحرين، وولي أبو موسى الأشعري على زبيد وعدن، ومعاذ ابن جبل على الجند، وكلف غيرهم من الولاة على الصدقات. وقد كان تطبيق نظام الزكاة في العصر النبوي يمثل طريقة التشريع الإسلامي الذي حذوه الخلفاء الأربعة، ومن بعدهم من خلفاء الدول الإسلامية المتعاقبة.

الزكاة في عصور الخلافة الإسلامية

■ بعدهما بويع أبو بكر الصديق خليفة المسلمين عمل على تطبيق الشريعة الإسلامية وفق الطريقة النبوية، وكان يبعث عماله على تحصيل الزكاة، وكانت غالب قبائل العرب تستجيب لعمال الزكاة، وكانت بعض القبائل قريبة عهد بالإسلام، وقد واجه أبو بكر الصديق ظاهرة منع الزكاة من بعض تلك القبائل، ولم يكونوا في الحكم على منوال واحد. وقد قسم العلماء الذين امتنعوا من دفع الزكاة إلى أبي بكر الصديق إلى قسمين: القسم الأول: أهل الردة وهم الذين ارتدوا عن الدين ونابذوا الملة وعادوا إلى الكفر بعد إسلامهم، وهم الذين عناهم أبو هريرة بقوله: «وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ..». ومن هؤلاء أصحاب مسيلمة من بنى حنيفة وغيرهم الذين صدقوا على دعواه في النبوة، وأصحاب الأسود العنسي ومن كان من مستجيبيه من أهل اليمن وغيرهم.



الزكاة في عصور الخلافة الإسلامية

فقاتلهم أبو بكر رضي الله عنه حتى قتل الله مسيلمة باليمامة، والعنسي بصنعاء وانقضت جموعهم وهلك أكثرهم. ومن هذا القسم أيضا: الذين ارتدوا عن الدين وأنكروا الشرائع وتركوا الصلاة والزكاة وغيرها من أمور الدين وعادوا إلى ما كانوا عليه من عبادة الأصنام وغير ذلك. والقسم الثاني: هم الذين لم يرتدوا عن الإسلام، ولكنهم فرقوا بين الصلاة والزكاة فأقروا بالصلاحة، وأنكروا فرض الزكاة ووجوب أدائها إلى الإمام. وهؤلاء على الحقيقة أهل بغي. ومنهم من لم يتمتع من دفع الزكاة إلا أن رؤسائهم صدّوهم عن ذلك الرأي وقبضوا على أيديهم في ذلك مثل بنى يربوع، فإنهم قد جمعوا صدقاتهم وأرادوا أن يبعثوا بها إلى أبي بكر رضي الله عنه فمنعهم مالك بن نويرة من ذلك وفرقها فيهم.

الزكاة في عصور الخلافة الإسلامية

أما القسم الأول وهم أهل الردة فقد اتفق الصحابة على قتالهم بسبب الردة، وقاتلهم أبو بكر الصديق حتى انتهى أمرهم. وأما القسم الثاني فلم يحكم عليهم بالردة؛ لجهلهم بالأحكام وقرب عهدهم بالإسلام، وإنما قاتلهم أبو بكر الصديق؛ لأنهم بغاة، والباغي يقتل بحكم الإسلام، وحكمه حكم المسلمين. وبعد وفاة أبي بكر بoyer عمر بن الخطاب بالخلافة، وسار على الطريقة النبوية، وقد كان له خبرة سابقة في تنظيم الزكاة من خلال عمله عليها في العصر النبوي، ومساعدة أبي بكر في تنظيمها، وقد عمل عمر بن الخطاب على توسيع التنظيم الإداري والمالي للدولة، ووضع الدواوين، بما في ذلك تخصيص بيت مال للزكاة. ثم سار على ذلك الخليفة عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب، الذي خصص كل يوم جمعة لتوزيع المال على ذوي الحاجات، ثم خلفاء الدولة الأموية، ثم الدولة العباسية، والدول الإسلامية المتعاقبة، وكانت هناك تنظيمات للزكاة خلال الدولة العثمانية، التي كانت تمثل دولة الخلافة الإسلامية، إلى فترة الحرب العالمية.

الزكاة بعد عصور الخلافة الإسلامية

■ بعد سقوط الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر الميلادي حدثت تغييرات في الأنظمة المالية للدول الإسلامية. وجميع الدول العربية والإسلامية إلى وقتنا الحالي تؤمن بأن الزكاة فريضة شرعية، ودفعها حق شرعي، إلا أن هناك تفاوت في درجة الاهتمام الرسمي في التطبيق. وتطبيقاتها للزكاة إما أن يكون وفق مبدأ الإلزام القانوني، أو وفق مبدأ الالتزام الذاتي للمكلفين. فمن مؤسسات الدول التي تطبق مبدأ الإلزام القانوني للمكلفين في دفع الزكاة، الإداراة العامة للواجبات الزكوية في الجمهورية اليمنية، وديوان الزكاة في جمهورية السودان، التي تتميز بتجاربها الرائدة في تطبيق الزكاة على المستوى الإسلامي، ومصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية، التي تتميز باهتماماتها في تطبيق الزكاة.



الزكاة بعد عصور الخلافة الإسلامية

■ ما أن مؤسسة صندوق الزكاة في المملكة الأردنية الهاشمية تُعد من المؤسسات التي تطبق مبدأ الالتزام الذاتي للمكلفين في دفعها. هناك دول عربية وإسلامية معاصرة تولي اهتماماً خاصاً بتطبيق الزكاة من خلال مؤسساتها الزكوية، وقانون تنظيم الزكاة، من خلال وجود مؤسسة خاصة لتنظيم عمل تحصيل عائدات الزكاة وصرفها في مصارفها، والاهتمام بالرقابة من قبل الدولة حفاظاً على أموال الزكاة، وضماناً لانتظام الجمع والتحصيل، وفق ما حدده القرآن والسنة من طرق تحصيل الزكاة ودفعها للمستحقين، تحقيقاً للأهدافها الدينية والاجتماعية، والاقتصادية. وهناك نماذج لمؤسسات الزكاة الإسلامية في الدول العربية والإسلامية المعاصرة.



الزكاة بعد عصور الخلافة الإسلامية

■ مثل: لجنة قانون الزكاة في المملكة المغربية، ومصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية، ونظام الزكاة الباكستاني، ونظام تدبير الزكاة في ماليزيا، وبيت الزكاة الكويتي في دولة الكويت، وصندوق الزكاة في المملكة الأردنية الهاشمية، وديوان الزكاة في جمهورية السودان، وصندوق الزكاة الليبي في ليبيا، وصندوق الزكاة في الجزائر، وهيئة الزكاة الفلسطينية في فلسطين، والإدارة العامة لواجبات الزكوية في الجمهورية اليمنية، وبيت الزكاة والصدقات المصري في جمهورية مصر العربية، وصندوق الزكاة في لبنان، وصندوق الزكاة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وصندوق الزكاة والصدقات في مملكة البحرين، وصندوق الزكاة في سلطنة عمان.

■ تتميز الزكاة في التشريع الإسلامي عن الزكاة في تشريعات الأمم السابقة في أنها نظام متكامل بقانون محكم، تعجز النظم الوضعية عن محاكاة أسرار تفوقه، واستقلاله المالي والإداري. وتتعدد أشكال التنظيم لمؤسسات الزكاة وتطبيقاتها في الدول الإسلامية على اختلاف مسمياتها باختلاف البلدان، كما تتفاوت درجة الاهتمام الرسمي في التطبيق. تعد الزكاة نظاماً إلاهياً متكاملاً من جميع الجوانب، وعملاً اقتصادياً مهماً، يهدف إلى محاربة الفقر والبطالة وكفالة اليتيم وإغاثة السائل والمحروم ومعونة ذوي الحاجات، ومعالجة المشكلات الاقتصادية. وتطبيق هذا النظام بشكل متكامل كفيل بتحقيق نهضة اقتصادية شاملة.

■ فالزكاة ليست مجرد إحسان بدفع مبلغ من المال، بل هي تنظيم اقتصادي واجتماعي لتطبيق فريضة الزكاة وأدائها، وإحياء فريضة الزكاة وتنظيم جمعها وتوزيعها، وبيان الأحكام والشروط المتعلقة بها وبمقاديرها ومستحقيها اعتماداً على الكتاب والسنة. وصلاح أمور الأمة الإسلامية ووحدتها وانتصارها، لا يتم ولا يكون إلا بما بدأ به أمرها، من إقامة الدين، والعمل بشرع الله، وتطبيق نظام الزكاة بشكل كامل ومتوازن، والعناية بهذه الفريضة وتنظيم أمر جمعها وصرفها، لتحقيق المقصود من فرضها وتشريعها، فالزكاة فريضة شرعية فرضها الله وجعل المقصود منها صلاح أمور البلاد والعباد.



■ ويقوم نظام الزكاة وفقاً للنصوص الشرعية، ويتم تنظيمه من خلال فصل مال الزكاة عن خزينة الدولة، وتنظيم الجهة المستحقة، وعمل إحصائيات شاملة، والاستفادة من تجارب الدول الإسلامية في مجال الإدارة والتطبيق، حتى تتفادى السلبيات والأخطاء. ولا يتم نظام الزكاة إلا بتأدية الحق المفروض كاملاً، وفي الحديث: «أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: قال أبو بكر رضي الله عنه "والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها". قال عمر رضي الله عنه: "فما هو إلا أن رأيت أن الله شرح صدر أبي بكر رضي الله عنه بالقتال فعرفت أنه الحق".» والتنظيم الصحيح للزكاة يقوم على أساس القضاء على نسبة كبيرة من الاحتياجات المتكررة، ويبعد ذلك من خلال عمل حصر دقيق وشامل لجميع المستحقين للزكاة في المنطقة، وتحديد مستويات حاجاتهم، وليس المقصود من دفع الزكاة للمستفيدين صرف مبالغ مالية محددة؛ لأن ذلك يؤدي إلى تكرر الحاجة.

■ أي: أن المبلغ الذي حصل عليه المستفيد سينتفع به مدة يسيرة ثم يعود إلى ما كان عليه من الحاجة إلى مال الزكاة مرة أخرى، وهذه الطريقة غير صحيحة، بل يتم فحص حالته وتحديد قدر ما يسد حاجته بصورة غير متكررة، فيبحث عامل الزكاة عن سبب حاجته، فمثلا: شخص قدر عليه فقد مصدر رزقه، فأصبح معدما لا يحتاج سوى رأس مال للحصول على ما يكتسب منه، فيعطي من مال الزكاة ما يفي بذلك، فإن كانت مهنته في معمل أو في بيع السلع أو غير ذلك؛ أعطي رأس مال لشراء ما يكتسب منه بما يناسبه وتقضى به حاجته، ولن يكون بحاجة للزكاة في المرات القادمة. ويمكن إيجاد حلول مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة، ومعالجة ظاهرة التسول.



أدلة فرض الزكاة في الشرع الإسلامي هي النصوص الشرعية الدالة على فرضيتها بالإجماع، والأصل في وجوب الزكاة قبل الإجماع أدلة من نصوص الكتاب والسنة، وردت في مواضع متعددة، فهي مفروضة بإجماع المسلمين، ودليل فرضها نصوص الكتاب أي: القرآن؛ لأنّه المصدر الأول لتشريع الأحكام، ونصوص السنة النبوية؛ لأنّ السنة النبوية هي المصدر الثاني ل التشريع بعد القرآن، والأخذ بما جاء فيها حتمي فهي بيان للقرآن، ودليل من أدلة الشرع الإسلامي. ودليل الإجماع بمعنى: اتفاق علماء الشرع على فرض الزكاة، وأن ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة من فرضها مجمع عليه عند المسلمين.

وذكر الكاساني: الدليل على فرض الزكاة الكتاب والسنة والإجماع والمعقول، بمعنى: أن إيتاء الزكاة عون للضعيف، وإقدار العاجز وتقويته على أداء ما افترض الله عز وجل عليه من التوحيد والعبادات والوسائل إلى المفروض مفروض، كما أن إيتاء الزكاة شكر لنعمة الله، وشكر النعمة واجب. الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة، وهي مفروضة بإجماع المسلمين، واقتربت الزكاة بالصلة في القرآن في اثنين وثمانين آية، وهذا يدل على أن التعاقب بينهما في غاية الوكادة وال نهاية كما في المناقب البزارية. وفرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر. ودللت على فرضها آيات، فعلى القول بأنها مكية (نزلت بمكة قبل الهجرة)؛ اعتبر أنها فرضت بمكة، لكن يمكن حمل هذا القول على أنها فرضت قبل الهجرة على سبيل الإجمال.



■ قال البهوتi: وفرضت بالمدينة كما ذكر صاحب المغني والمحرر والشيخ تقى الدين قال في الفروع: ولعل المراد طلبها وبعث السعاة لقبضها فهذا بالمدينة، وقال الحافظ شرف الدين الدمياطي: إنها فرضت في السنة الثانية من الهجرة، بعد زكاة الفطر بدليل قول قيس بن سعد بن عبادة: "أمرنا النبي ﷺ بزكاة الفطر قبل نزول آية الزكوات" وفي منع الزكاة إثم كبير، ومانع الزكاة الذي يكنز المال ولا ينفق المفروض عليه إنفاقه في سبيل الله، فقد جاء في شأنه التهديد والوعيد الشديد بالعذاب.



■ بقول الله في القرآن: (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفَضْلَةَ وَلَا يَنْفَقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرُهُمْ بِعِذَابٍ أَلِيمٍ، يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتَكُونُ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزَتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ). وَكَنْزُ الْمَالِ بِمَعْنَى: الاحتفاظ به وعدم الإنفاق منه، والكنز هو: المال الذي لا تؤدي زكاته. التوبة 34 و 35 والبخل عدم إيتاء الزكاة، قال تعالى: (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَيْخُلُونَ بِمَا أَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيْطَوْقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ۝ [آل عمران: ۱۸۰] قال الشافعي: «فَأَبَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَ فِي هَاتِيْنِ الْآيَتِيْنِ فِرْضَ الزَّكَاةِ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا عَاقِبٌ عَلَىِّ مَنْعِ مَا أُوْجِبَ، وَأَبَانَ أَنَّ فِي الْذَّهَبِ وَالْفَضْلَةِ الزَّكَاةَ. قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَ (وَلَا يَنْفَقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) يَعْنِي وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ فِي سَبِيلِهِ الَّذِي فَرَضَ مِنَ الزَّكَاةِ وَغَيْرِهَا». فَقَدْ أَلْحَقَ الْحَقُّ الْوَعِيدَ الشَّدِيدَ بِمَنْ كَنَزَ الْذَّهَبَ وَالْفَضْلَةَ وَلَمْ يَنْفَقْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَكُونَ ذَلِكَ إِلَّا بِتَرْكِ الْفَرْضِ.

■ منع الزكاة بمعنى: «عدم دفع الحق المالي الواجب إخراجه، عند استيفاء شروط وجوب الزكاة». والمقصود من إيتاء الزكاة: صرفها في مصارفها، ويمكن للمزكي دفعها للمستحقين، أو تسليمها للجهة المختصة في الدولة، لتتولى صرفها، وإذا طلبها السلطان؛ لزم دفعها إليه. ويختلف حكم منع الزكاة باختلاف الأحوال، والأسباب المترتبة به، فلا بد من أن يكون الشخص مسلماً، من أهل وجوب الزكاة، وأن يمنع دفع حق لازم، وألا يكون له مبرر شرعي؛ لذا يتطلب الاستفصال، واستبيان السبب، فقد يكون المنع للزكاة بسبب الجهل بالأحكام الشرعية، أو التلاعيب أو غير ذلك، فلا يحكم عليه إلا بعد تبيان الحال.



- كما أن إيتاء الزكاة لا بد وأن يكون مبنيا على الصدق والثقة. وإذا وجبت الزكاة على المزكي وطلبتها منه عامل الزكاة المكلف من الجهة المختصة في الدولة لزمه دفع الزكاة إليه، فإذا امتنع من دفعها طلب منه معرفة أسباب منعه للزكاة، فإذا تبين أنه ليس له عذر شرعي، وإنما منعها بخلا واحتفاظا بالمال بدون أي مبرر فهو بذلك مانع للزكاة، ويمكن للحاكم الشرعي أخذ الواجب عليه منه ولو بالقوة ودفعها لذوي الاستحقاق.



روى مسلم بسنده حديث: «عن أبي هريرة قال: بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة فقيل منع ابن جميل و خالد بن الوليد والعباس عم رسول الله ﷺ» ف قال رسول الله ﷺ: «ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله، وأما خالد؛ فإنكم تظلمون خالدا قد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله، وأما العباس فهي على ومثلها معها»، ثم قال: «يا عمر! أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه؟»» ومعنى: «عم الرجل صنو أبيه»، أي مثل أبيه، وفيه تعظيم حق العم. وقد تضمن هذا الحديث أن الزكاة طلبت من ثلاثة أشخاص، وكان ظاهر الأمر أنهم منعوا أداء ما عليهم من الزكاة، ولكن الحقيقة بخلافه، إذ أن الحكم على الأشياء لا يكون إلا بعد الاستبيان ومعرفة الأسباب. وأول الثلاثة: ابن جميل، وقد بين في الحديث أنه لا عذر له في منع الزكاة، إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله.

والثاني: خالد ابن الوليد، قال النووي: أنهم طلبوا منه دفع زكاة اعتاده ودروعه ظنا منهم أنها للتجارة، وأن الزكاة فيها واجبة، فقال لهم: لا زكاة لكم على. فلم يدفع لهم شيئاً، فكان رده: بأنه لا يلزم زكاة، وقد جاء في الحديث بيان الحكم، وهو أن خالد بن الوليد كان على حق، وأنه ليس مانعاً لزكاة، وأن الزكاة غير واجبة عليه في أدرعه وعتاده؛ لأنها احتبسها في سبيل الله، أي: أنه وقفها في سبيل الله، والمال الموقوف في جهة عامة لا تجب فيه الزكاة، فالزكاة غير واجبة عليه أصلاً في ماله الذي وقفه في سبيل الله. وأما الثالث؛ فهو العباس بن عبد المطلب، فقد طلب منه دفع الزكاة فقال: إنه لا زكاة عليه بحجة أنه قد دفع ما عليه، وقد بين في الحديث أنه على حق فيما قاله، وأنه ليس مانعاً لزكاة؛ لأنه قد دفع ما عليه من قبل، حيث أنه تجل دفع زكاة عامين.

قال النووي: «ومعنى الحديث: أنهم طلبوا من خالد زكاة اعتاده ظنا منهم أنها للتجارة، وأن الزكاة فيها واجبة، فقال لهم: لا زكاة لكم على، فقالوا للنبي ﷺ: إن خالدا منع الزكاة، فقال لهم: إنكم تظلمونه؛ لأنه حبسها ووقفها في سبيل الله قبل الحول عليها، فلا زكاة فيها. ويحتمل أن يكون المراد: لو وجبت عليه زكاة لاعطاها ولم يشح بها؛ لأنه قد وقف أمواله لله تعالى متبرعاً فكيف يشح بواجب عليه؟ قوله: ﷺ: «هي على ومثلها معها» معناه: أنني تسلفت منه زكاة عامين، والصواب أن معناه: تعجلتها منه، وقد جاء في حديث آخر في غير مسلم إننا تعجلنا منه صدقة عامين.» وقال القاضي عياض: «لكن ظاهر الأحاديث في الصحيحين أنها في الزكاة لقوله: بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة، وإنما كان يبعث في الفريضة.» قال النووي: «ال الصحيح المشهور أن هذا كان في الزكاة لا في صدقة التطوع، وعلى هذا قال أصحابنا وغيرهم.

أولاً- زكاة النعام:

زكاة النعم أو زكاة الأنعام هي الزكاة الواجبة في الموارثي من النعم، والنعم -فتح النون- واحد الأنعام وهي المال الراعية، وجمع الجمع أناعيم، ويختص وجوب زكاة النعم بثلاثة أجناس وهي: الإبل والبقر والغنم (الضأن والماعز)، وهذه الأجناس الثلاثة تشمل: العربية وغيرها، فلا تجب الزكاة في الظباء. ويشترط في وجوب زكاة النعم: أن تكون سائمة، وهو مذهب الجمهور خلافاً للمالكية حيث قالوا بوجوب الزكاة في السائمة وغيرها. والسوم وهو: الرعي في كل مباح، مثل رعيها من مرعى موقوف أو مسبل أو أذن مالكه بالرعي فيه، أما إذا علفها مالكها بالإنفاق عليها من ماله جميع الحول أو معظمها؛ فلا تجب عليه الزكاة. وأن يحول عليها الحول وهو مرور عام كامل. وأن تبلغ نصاباً. قال ابن عابدين: السائمة هي: الراعية، وشرعاً: المكتفية بالرعي المباح في أكثر العام لقصد الدر والنسل، ذكره الزييري، وزاد في المحيط والزيادة والسمن ليعم الذكور فقط، لكن في البدائع لو أسامها للحم فلا زكاة فيها كما لو أسامها للحمل والركوب ولو للتجارة فيها زكاة التجارة، ولو علفها نصف الحول لا تكون سائمة فلا زكاة فيها للشك في الموجب.

ثانياً زكاة الخيل:

تجب الزَّكَاهُ فِي الْخَيْلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، خَلَالَ جَمِيعِ الْفَقَهَاءِ الْقَائِلِينَ بَعْدَ وَجْوَبِ الزَّكَاهِ فِي الْخَيْلِ، وَحِجْتَهُمْ فِي ذَلِكَ مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنَ حَدِيثَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِرْسِهِ صَدَقَةٌ». وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنْ كَانَ الْخَيْلُ لِلتِّجَارَةِ؛ فَتَجْبُ فِيهَا زَكَاهُ التِّجَارَةِ سَائِمَةً كَانَتْ أَوْ عَلْوَفَةً؛ لَأَنَّهَا مِنَ الْعَرْوَضِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِلتِّجَارَةِ وَهِيَ لِلْحَمْلِ وَالرَّكْوبِ؛ فَلَا شَيْءٌ فِيهَا مُطْلَقاً، وَإِنْ كَانَتْ لِغَيْرِ الْحَمْلِ وَالرَّكْوبِ؛ فَإِمَّا أَنْ تَكُونْ سَائِمَةً أَوْ عَلْوَفَةً، فَإِنْ كَانَتْ عَلْوَفَةً؛ فَلَا شَيْءٌ فِيهَا، وَإِنْ كَانَتْ سَائِمَةً لِلدرِّ وَالنَّسْلِ، فَإِنْ كَانَتْ مِنَ أَفْرَاسِ الْعَرَبِ فَصَاحِبُهَا بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَعْطَى عَنْ كُلِّ فَرْسٍ دِينَاراً، وَإِنْ شَاءَ قَوْمَهَا وَأَعْطَى عَنْ كُلِّ مَائِتَيْنِ خَمْسَةَ دِرَاهِمَ، «وَهُوَ مَأْثُورٌ عَنْ عَمَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنَ أَفْرَاسِ الْعَرَبِ فَإِنَّهَا تَقْوَمُ وَيُؤْدِي عَنْ كُلِّ مَائِتَيْنِ خَمْسَةَ دِرَاهِمَ، وَالْفَرْقُ أَنْ أَفْرَاسَ الْعَرَبِ لَا تَنْفَاقُوا تَفَاقُوتَهَا بِخَلَافِ غَيْرِهَا كَمَا فِي الْخَانِيَةِ». إِنْ كَانَ الْخَيْلُ ذُكُوراً فَقَطْ.

ثانياً زكاة الخيل:

أو إناثاً فقط؛ فعن أبي حنيفة روايتان، المشهور منهما عدم الوجوب، لكن رجح وجوبها في الإناث السائمة من الخيل، ولا تجب في الذكور، وفي التبيين الأشبه أن تجب في الإناث؛ لأنها تتناسل بالفحل المستعار، ولا تجب في الذكور لعدم النماء، ورجح قوله شمس الأئمة وصاحب التحفة وتبعهما في فتح القدير وذكر في الخانية أن الفتوى على قولهما وأجمعوا أن الإمام لا يأخذ منهم صدقة الخيل جبراً. والصحيح أنه لا يشترط في الخيل بلوغ نصاب معين؛ لعدم النقل بالتقدير.

ثالثاً - زكاة المال :

نصاب الذهب عشرون مثقالا من الذهب الخالص، تحديدا بالإجماع، فمن ملك قدر النصاب أو أكثر؛ وجبت عليه الزكاة وإلا فلا. والقدر الواجب ربع العشر، وفي العشرين مثقالا يجب نصف مثقال، وفيما زاد بحسابه، فلو ملك مائة مثقال مثلا؛ فالواجب ربع عشرها، وهو اثنان ونصف في المائة، والمثقال الشرعي هو معيار الوزن المحدد في الشرع بوزن مكة في زمن التشريع، وقدره اثنان وسبعون حبة شعير معتدلة بقص ما دق وطال منها، والمثقال المقصود به ما كان التعامل به في الإسلام وفي الجاهلية، حيث لم يتغير في الحالين، ووزن المثقال يساوي ديناراً شرعياً، والدينار الشرعي والمثقال كلاهما وزن واحد، لكن المقصود بالمثقال: معيار الوزن.

ثالثاً - زكاة المال :

والمقصود بالدينار: قطعة الذهب المضروب المعد للتعامل. ونصاب الذهب عشرون مثقالا من الذهب الخالص بالاتفاق تحديدا، وهي تساوي عشرين دينار من الذهب الخالص، وإذا لم يكن التعامل بالمثقال؛ فالنصاب وزن عشرين مثقالا بالموازين الأخرى، فما بلغ عشرين مثقالا تحديدا فهو النصاب. والموازين الأخرى ليست موازين شرعية لتحديد النصاب؛ لأنها تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، بل الوزن بالمثقال هو المعيار الشرعي لتحديد الوزن في كل زمان ومكان، ويمكن وزن المثقال بالجرام المتعارف عليه في التعاملات، ولكن لا يكون هو المعيار الشرعي، فلا يكون أصلا لتحديد النصاب، بل يوزن الأصل وهو المثقال مقابل الجرام،

- 1- جميع الدول العربية والإسلامية إلى وقتنا الحالي تؤمن بأن الزكاة فريضة شرعية.
- 2- الزَّكَاة في اللغة بمعنى: النماء والزيادة والبركة والمدح والثناء والصلاح وصفوة الشيء.
- 3- لا تجب الزكاة في الظباء.
- 4- يشترط في وجوب زكاة النعم: أن تكون سائمة.

عنوان الفيديو	الرابط
تاريخ الزكاة	https://www.youtube.com/watch?v=K_9bT7taCd0
نصاب الزكاة	https://www.youtube.com/watch?v=V9HzdpQPA-g

- الزكاة في الإسلام، سعيد بن علي القحطاني.



الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

شكرا لكم